

## وفد برلماني يشارك في جلستين للبرلمان العربي في القاهرة



مبارك الخريج



محمد الجبري



محمد الحادية

غادر البلاد مساء أول من امس (الجمعة) وفد برلماني متوجها إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة وذلك للمشاركة في أعمال الجلستين الثالثة والرابعة لدور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي ولجانته اللتين تعقدان في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة خلال الفترة من 13 إلى 17 فبراير الجاري.

ويضم الوفد البرلماني كلا من نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخريج والأعضاء فيصل الكندري ومحمد الجبري و.محمد الحوية. ومن المقرر أن يصادق البرلمان العربي خلال الجلسة الثالثة على مضبعتي

الجلستين الإجرائية والثانية لسدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول المعقودتين بتاريخ 6 ديسمبر 2014. كما سيطلع على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان

حول تعديل النظام الداخلي للبرلمان العربي. وسيتم في الجلسة العامة المقرر عقدها يوم الثلاثاء الموافق 17 فبراير 2015 مناقشة اللجنة حول موضوعي العملة العربية الموحدة وصندوق النقد العربي والعديد من البنود المدرجة على جدول أعمالها.

## سأل عن راتب الرئيس التنفيذي للشركة الزلزلة للعمير: ما مقاييس ومعايير اختيار وتأهيل أعضاء الإدارة العليا في شركة إيكويت؟

ذكر التالي:  
● ما أسماء أعضاء اللجنة؟  
● ما أسباب اختيار الأعضاء؟  
● ما اجازات اللجنة وسنة تأسيسها؟  
● ما مؤهلاتهم وأسماء من تربطهم بهم صلة قرابة؟  
● ما سنة التوظيف؟  
● ما مؤهلاتهم العلمية؟  
● ما مسماياتهم الوظيفية؟  
● ما ذكر الإدارات والأقسام التي يعملون بها؟  
2- ما مبلغ الميزانية المرصود لهذا المشروع مع ذكر الزيادة التي تمت على الميزانية؟  
3- هل هناك ضمانات من المقاول للوصول إلى السعة الانتاجية المنشودة؟ وما هي ان وجدت؟  
4- ما الشروط الجزائية بحق المقاول في حال عدم نجاح المشروع؟  
5- هل هناك اي شبهة مالية تحوم حول أحد الأعضاء المسؤولين عن المشروع؟  
6- اسما اسماء الأشخاص المسؤولين عن المشروع مع ذكر مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم؟

وجه النائب د.يوسف الزلزلة سؤالاً إلى وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير حول الشؤون الوظيفية لشركة إيكويت التي تساهم فيها وتشرف عليها المؤسسة العامة للبتروول والتي يشرف عليها وزير النفط ونص السؤال على البنود التالية:  
أولاً: شؤون إدارة الشركة وموظفيها.  
1- كم يبلغ الراتب الذي يتقاضاه الرئيس التنفيذي لشركة إيكويت؟ وما الامتيازات المالية والمادية الممنوحة له؟  
2- ما المقاييس والمعايير التي يتم بموجبها اختيار وتأهيل أعضاء الإدارة العليا؟  
3- ما أسماء الموظفين الذين تمت احالتهم للتقاعد خلال العشر سنوات الماضية؟ وهل هناك من مدد له إلى اليوم؟ مع ذكر التالي:  
● عدد من مدد له مع الاسماء.  
● أسباب التمديد مع الراتب المصروف له شهريا؟  
● وهل يتطابق هذا التمديد مع قرارات مجلس الإدارة المكتوبة؟  
● أسباب عدم التمديد للأخرين؟  
4- ما سياسة الشركة تجاه زيادة نسبة الكويتيين بالشركة؟ وما السياسة والبيع المتبعة لضمان تكافؤ الفرص والعدالة؟  
5- ما أسماء الموظفين الذين تم فصلهم - استقالتهم - انتهاء خدماتهم خلال العشر سنوات الماضية مع ذكر اسباب الفصل؟  
6- ما أسماء من تم تعيينهم

بالشركة والذين تربطهم علاقة صلة رحم مع كل من أعضاء مجلس الإدارة العليا الحالية والسابقة ومجلس ادارة الشركة الحالية والسابقة؟ مع ذكر الآتي:  
● ما اسمائهم وأسماء من تربطهم بهم صلة قرابة؟  
● ما سنة التوظيف؟  
● ما مؤهلاتهم العلمية؟  
● ما مسماياتهم الوظيفية؟  
● ما ذكر الإدارات والأقسام التي يعملون بها؟  
7- هل تم تأهيل أو اختيار رئيس مستقبلي لتسلم المهام الرئاسية بالشركة بعد انتهاء العقد الحالي للرئيس في ديسمبر 2015؟ وما اسماء المرشحين للرئاسة ان وجدوا والمعايير التي تم بموجبها الاختيار؟  
8- كم عدد التعيينات المباشرة لمنصب مديري الإدارات والفرق التي تمت بالتعيين المباشر دون فتح شاغر أو اعطاء فرصة للأخرين؟ مع ذكر اسماء من تم اختيارهم والمناصب التي يشغلونها حالياً والمؤهلات العلمية لكل منهم؟  
ثانياً: المخالفات المالية للشركة  
1- ما الاجراءات التي اتخذتها الشركة تجاه الاموال المسروقة من رسوم تصاريح امن المنشآت؟ وما الاجراءات والعقوبات التي تم اتخاذها تجاه مرتكبي المخالفة؟ وهل تم تحويل هذه المخالفة إلى النيابة العامة؟  
2- هل تم صرف مخصصات مالية دائمة لمجموعة اللجنة الاستراتيجية في الشركة خارج سلم رواتبهم؟ كم تبلغ تلك المصروفات والمستحقات لكل عضو في اللجنة؟ مع



د.يوسف الزلزلة

إضافة فقرة جديدة للمادة (14) من القانون رقم (47) لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية في حالة وفاة الأب أو القسمة لورثته الشرعيين مجتمعين ويكون للابن الأصغر الحق في التمتع بالرعاية العامة للرعاية السكنية. إلى جانب استبدال نص المادة (30) من القانون رقم (47) لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية والمتعلقة برفع سقف التخمين والبيع من (300) ألف دينار إلى (500) ألف دينار.  
كما نفى الكندري وجود تعديلات على القوانين الإسكانية المتعلقة بالكويتية المتزوجة من غير كويتي، وحالات أخرى كاطلاقات والأرامل وغير المتزوجات، مبينا أن القانون رقم (2) لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، قد عالج جميع هذه الحالات سواء بالقرض الإسكاني أو توفير سكن ملائم لهذه الفئات حسب التفصيل المحدد بالقانون. وأكد الكندري في نهاية كلمته أن هناك مؤشرات إيجابية تعطي بمبادرة أمل لتقليص فترة انتظار المواطنين للحصول على السكن، وذلك وفق ما أعلنه وزير الدولة لشؤون الإسكان في أكثر من مناسبة في شأن التوزيعات التي زادت من 2500 وحدة سكنية إلى 12700 سنوياً، إضافة إلى بناء سقائم تكفي لإنشاء أكثر من 100 ألف وحدة سكنية توزع على المستحقين من أصحاب الطلبات الإسكانية.

طلب اتخاذ إجراءات نزع ملكية الأراضي أو لعقارات للمصالح العام عند الضرورة، والاستفادة من الأراضي المخصصة والموجودة لديها وخاصة التي تقع في المناطق التجارية والاستثمارية لبيعها على القطاع الخاص بالمزاد العلني لتتم الاستفادة من مردودها المالي لصالح المؤسسة.  
وسعت اللجنة في عملها إلى إقرار قانون يلزم بلدية الكويت بتجهيز وتنظيم الأراضي التي تخصصها لأغراض السكن حسب المخطط الهيكلي للدولة ومن ثم تسليمها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية خالية من العوائق وإصدار قانون إنشاء محفظة مالية على بنك التسليف والادخار لتمويل توسعة وترميم السكن الخاص.  
وحسب التقارير الصادرة عن اللجنة الإسكانية فهناك (12) اقتراحاً برغبة، و (40) اقتراحاً بقانون تم إدراجها على جدول أعمال اللجنة لتتم دراستها من قبل أعضاء اللجنة وإبداء الرأي فيها، تمهيداً لإنجازها وتقديم تقرير بشأنها إلى مجلس الأمة. وخلال دور الانعقاد الحالي أحال مجلس الأمة في جلسته التكميلية المعقودة في 11/15/2015 إلى الحكومة مشروع قانون بإضافة مادة جديدة برقم (29 مكرراً) إلى القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية بعد الموافقة عليه في مداولتيه الأولى والثانية. وتنص المادة المضافة إلى القانون المشار إليه أنه «إذا حصل رب الأسرة من بنك

## اللجنة الإسكانية ساهمت في إقرار تعديلات مهمة على قانون الرعاية السكنية للمساعدة في حل القضية الإسكانية



فيصل الكندري

قرر مجلس الأمة في الفصل التشريعي السابع (1992-1996م) وتحت إشرافه في جلسته المنعقدة بتاريخ 19/3/1993 تشكيل اللجنة الإسكانية، وهي لجنة مؤقتة مكونة من خمسة أعضاء تختص بالأمور الإسكانية وما يتعلق بها من مشاريع ومقترحات. وقد حرصت اللجنة منذ بداية تشكيلها على حصر المشاكل والمعوقات التي أدت إلى تضخم القضية الإسكانية، ما دعا اللجنة إلى تعديل عدة قوانين مرتبطة بالقضية الإسكانية، بدءاً بتعديل بعض أحكام القانون رقم (15) لسنة 1974 بإنشاء الهيئة العامة للإسكان، وتعديل القانون رقم (18) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، والقانون رقم (27) لسنة 1995 في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية، بالإضافة إلى تعديل العديد من القوانين التي تهتم بالرعاية السكنية وتنظم عملها.

كما ساهمت اللجنة في إقرار تعديلات مهمة على قانون الرعاية السكنية للمساعدة في حل القضية الإسكانية، ومعالجة الصور الواضحة في الإنجاز، واختصار طول فترة الانتظار الذي أدى إلى حرمان كثير من مستحقي الرعاية السكنية من الحصول على حقوقهم في الوقت المناسب، وتمثل ذلك بمنح المؤسسة العامة للرعاية السكنية الصلاحيات الواسعة حسب القانون بالبناء على أملاك الدولة لتقليص الطلبات الإسكانية للمواطنين، إلى جانب تحويل المؤسسة



حمود الحمدان

أعلن مكتب النائب حمود الحمدان أنه سيقوم باستضافة وزير الإسكان ياسر أبل في لقاء مباشر مع المواطنين غدا الثلاثاء 16 الجاري في ديوان الحمدان بالقطيف.

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالاً إلى وزير الأشغال العامة م.عبدالعزیز الإبراهيم جاء فيه: نظراً لكثرة الحوادث والأضرار الشديدة الذي يعاني منه مرادو طريق خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز الذي يربط مدينة الكويت بالحدود الجنوبية ونظراً لأهمية هذا الطريق وكثيرة ما تعانيه في المناطق الجنوبية الجديدة مثل مدينة صباح الاحمد البحرية ومدينة صباح الاحمد الجديدة ومناطق الشاليهات، لذا يرجى تزويدي بالآتي: الشان لاستئصال جذور الأشجار من الطريق لاستيعابية لطريق

## الطريجي: ما خطة «الأشغال» لزيادة طاقة طريق خادم الحرمين؟

المروية، وما هي خطط الوزارة المستقبلية في هذا الصدد؟

خلال إضافة حارات جديدة لتقليل الازدحام وضمان انسيابية حركة المرور. لماذا لم تبدأ الوزارة حتى الآن في وضع حلول جذرية لتقليل الحوادث خاصة من خلال انشاء جسور استدارة اسوة بالطرق السريعة الأخرى (طريق الصبية - الطريق الدائري السابع) على سبيل المثال؟ ما هي خطة الوزارة فيما يخص إنشاء جسور كمدخل ومخارج لطريق خادم الحرمين في المنطقة الواقعة من الجبلية إلى النويصبي؟ هل قامت الوزارة بدراسة مستفيضة وعمل مسح شامل للتأكد من مدى مطابقة الطريق لاشتراطات السلامة

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالاً إلى وزير الأشغال العامة م.عبدالعزیز الإبراهيم جاء فيه: نظراً لكثرة الحوادث والأضرار الشديدة الذي يعاني منه مرادو طريق خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز الذي يربط مدينة الكويت بالحدود الجنوبية ونظراً لأهمية هذا الطريق وكثيرة ما تعانيه في المناطق الجنوبية الجديدة مثل مدينة صباح الاحمد البحرية ومدينة صباح الاحمد الجديدة ومناطق الشاليهات، لذا يرجى تزويدي بالآتي: الشان لاستئصال جذور الأشجار من الطريق لاستيعابية لطريق



د.عبدالله الطريجي

## الكندري: البديل الإستراتيجي في البترول تفرغ للكوادر الوطنية

وقال الكندري في تصريح صحفي أن مراوغات العمير السياسية لا تطلي على الكوادر والكفاءات الوطنية الفطرية لأن «أهل مكة أدرى بشعابها» وهم واعون جيداً لحجم القطاع النفطي، ومدى خطورتها ولحجم الانفاق والمدخول المالي. وأوضح الكندري أن تطبيق البديل الإستراتيجي

رفض النائب فيصل الكندري ما يقوم به وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة العمير من تحركات تهدف لتسويق فكرة تطبيق البديل الإستراتيجي للكوادر الوطنية، مشيراً إلى أن حجج العمير بأن السياسة المقتبلة للدولة للتشرف في ظل الأوضاع الرائجة باتت مكشوفة.

على موظفي البترول يعني تسليم هذا المرفق الحيوي والحساس والذي يعتبر عصب المال الكويتي في العمالة غير الوطنية، مستتركاً بقوله «في الوقت الذي وصلت نسبة تكملة القطاع النفطي إلى 88% هناك من يريد تشتيت الكفاءات والكوادر الوطنية إلى دول أخرى أو وظائف أقل خطورة وينسب المرود

## الحوية: دعوة المسؤولين في الحكومة لبحث تطوير التعليم (التعليمية) تقرر عقد حلقة نقاشية لبحث تعديلات المرئي والمسموع والإعلام الإلكتروني

الالكتروني كوزارة الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة وممثلي وسائل الإعلام المرئية والمطبوعة وكذلك المهتمون بالاستئناس بآرائهم حول التعديلات المقدمة على القانون. وبين الحوية أن اللجنة أيضاً ناقشت عدة مقترحات بقوانين ذات صلة بالعملية التعليمية، وقد تركز النقاش حول التعليم العالي بشكل أكبر، مشيراً إلى أن أعضاء اللجنة اتفقوا على دعوة وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى ووكيل وزارة التعليم العالي وممثلي مجلس الجامعات الخاصة وهيئة الاعتماد الأكاديمي ومعهد الأبحاث ورابطة هيئة التدريس بالجامعة والتطبيقي ومديري كل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي لاستعراض كل الآراء التي من شأنها تطوير التعليم العالي ومن ثم الخروج بتشريعات تحقق هذا الغرض.

قررت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية عقد حلقة نقاشية لمناقشة كل التعديلات المقدمة على قانون المرئي والمسموع وكذلك مشروع قانون الإعلام الإلكتروني في حال وصوله للجنة بحضور ممثلي كل من وزارة الإعلام والمؤسسات الإعلامية الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني والمهتمين بهذا الشأن للاستئناس بآرائهم حول التعديلات المقترحة.

وقال مقر اللجنة النائب د.محمد الحوية في تصريح صحفي عقب اجتماع اللجنة يوم امس «أن اللجنة ناقشت عدة مواضيع مدرجة على جدول أعمالها ومنها ما يخص كل القوانين التي تتعلق بتعديلات قانون المرئي والمسموع». وأوضح الحوية أن أعضاء اللجنة اتفقوا على عقد حلقة نقاشية بحضور كل الجهات المعنية والمرتبطة بقانون المرئي والمسموع والإعلام

## «الميزانيات»: مكافآت بدون وجه حق لموظفي طباعة القرآن



عدنان عبدالصمد

2- تأخر الهيئة في صرف أي اعتماد خاص بتصميم مطبعة الهيئة منذ السنة المالية 2012/2013 إلى الآن مما يؤخر قيام الهيئة بالدور المنوط بها حسب قانون إنشائها.  
3- المبالغه في صرف البنود التالية وبدون ضوابط.  
1- بند المكافآت بنسبة صرف 99%.  
2- بند المؤتمرات بنسبة صرف 100%.  
3- بند مهمات رسمية بالخارج بنسبة صرف 94%.  
4- عدم استغلال الوظائف الشاعرة في التعيين والمعتمدة في الميزانية في السنة المالية 2012/2013 حيث تم نقل ما يعادل 20% من إجمالي الاعتماد الخاص ببند الوظائف العامة إلى بند المكافآت.  
أ- صرف مكافآت من غير وجه حق، حيث تم صرف بدل حضور جلسات لجان

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية اجتماعاً لمناقشة الهيئة العامة للعداينة بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما والهيئة العامة للتعويضات، وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد إنه بلغ إجمالي مصروفات الهيئة العامة للعداينة بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما 2,156,121 ديناراً وبنسبة و 62% عما هو معتد في الميزانية، بينما بلغ إجمالي الإيرادات المحصلة لـ 1,970 ديناراً وبنسبة 5% عما هو مقدر في الميزانية. ومن خلال مناقشة اللجنة لملاحظات ديوان المحاسبة تبين الآتي:  
1- عدم وجود مجلس إدارة قائم منذ سنة حسب إفادة مسؤولي الهيئة.

لأشخاص ليسوا من أعضاء اللجنة.  
ب- المبالغه بأعداد الفرق المشكلة بما لا يتناسب مع حجم أعمال الهيئة وبالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية.  
ج- تجاوز عدد المستعان بهم في بعض اللجان لعدد الأعضاء الأصليين.  
د- تجاوز المكافآت الشهرية للحد الأقصى المسموح بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية.  
6- إيفاد موظفي الهيئة إلى دورات تدريبية خارجية دون أخذ موافقة ديوان الخدمة المدنية.  
وانتقلت اللجنة لمناقشة الحساب الختامي وملاحظات ديوان المحاسبة للسنة المالية 2013/2014 الخاصة بالهيئة العامة للتعويضات، حيث بلغ إجمالي مصروفات الهيئة 2,851,014 ديناراً وبنسبة و 12% عما هو معتد في الميزانية،